

هذا هو الحق في كل وقت
والصواب في كل حال
والعدل في كل مقام

رد الوالي
تصديق
بالكاتب

المعنى لا يرجع
إلى غيره لأنه
أصله لا يغير

قافيت
الابحار

نصف مثل ما صوف ان كان مثليا او نصف قيمته ان كان منتقيا ويعتبر
وقت العمدة لما ذكره ليهض في لها المذكور التزام ما ذكر لغرض صحيح
واما المزارعة المذكورة من المذكورين لن ذكر فان كان المزارع يبيعه
منفعة للارض المحرث المذكور بوجه شرعي كاجارة فتصح اي المزارع
اذا كان مستوفيه مستورا واما اذا المزارعة المذكورة للاجنبي الاخر
ان يتفق بغيرها في المحرث المذكور فلا يصح الا اذا كانت تلك منفعة
سماها بوجه شرعي ولم يصح مزارعة فيه فيصح اي الاذن والدم عز وجل
اعلم **مسئلة** في شخص ملكه عنا محترما في ارض سلطانيه فتصدق في
الامر على شخص اخر بنصف ما كونه المباشري في الارض المذكورة واستمر
على ذلك سنتين ثم توفي مالكه العنا المذكور وخلفه لولدين قاصرين وامهما
فاجرت ام الابن وام الوصي عليهم الارض المذكورة على اخر بعد ان اجر عليهم
الكلمة على الارض السلطانية من قبل ولي الامر الارض المذكورة وفترم
على عادة مورثهم فبسط المنتصدق عليه على الارض المذكورة بغير اذن
من الورثة ولا من المتكلم عليها ومحرها فضل له ذلك ام لا فلو طلب المسامحة
والموجرا المذكور ان اعني الوصي رفع يده الباسط المذكور على الارض المذكورة
فهل يجابون الى ذلك ام لا وهل يرجع الباسط المذكور عليهم بما اصره
في حجر الارض المذكورة ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى حيث كان في الارض
المذكورة عنا محترم للولدين القاصرين المذكورين وانهما المذكورة بالارض
من الرجل المتوفى المذكور واجرها وكيل ام البنين الوصي عليها عنهم على الاجر
بعد ان يستأجروها اي الارض المذكورة من المتكلم عليها المذكور لا يرجع
للمنتصدق عليه المذكور البسط عليها بغير اذن من ذكر ولا محرها
فاذا طلب المذكور ان رفع يده عن الارض المذكورة اجابا ولا يرجع
الباسط المذكور على المذكورين بما اصرته في حجرها والصورة ما ذكره الله اعلم
مسئلة عما يستند عليه ذوا الارادع من سيول الاودية المباحة على حافتيها
من التراب الجلي هل يكون ذلك ملكا لمن استند عاه وله ان يجر اليه مما يليه
بشعبة من ما الوادي المباح بسقيه وليس لاحد منعه من ذلك ولا من اعنه
فيه ورك وربة مستند عليه وهم كين مشا والمصرفي فيه ام لا بينونا ذلك
اجاب رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل ان حافات الانهار من
الحقوق العامة التي لا تملك بالاجساد قال الامام الباقيني في تدرسيه

ولهذا

ولهذا قال الكمال الورداني شرح الارشاد تحت المولى بسلطانا ببيع سبيلة
الوادي المباح بعد ان يجرها ويهنيقها من رعة ويكتب بذلك حكام العضر
من غير دليل شرعي **التمهيد** فاذا استند عاه والارادع ما ذكر او ما من يوجد
في ذلك من التراب الجلي كما ذكر السائل لا يسمع دعواه واذا اراد احد ان
يملكه بالاستيلاء عليه ويحيا لما اليه ليجزله ذلك وكل احد منعه
حيث له قدرة على ذلك واذا استولى عليه احد من الناس لا يثبت وارثه ذلك
ولا لهم التصرف فيه اماما هو مملوك مما هو مجاور للانهار على جانب حافة
الانهار فاذا اخرج به مال الوادي او الانهار المزارعة منه كتبت ارض التراب
واظهر حجه فلا يبرهن على ملكه عنه بذلك بل متى علم ملكه وله عزم
وارجاعة كما كان بل ان يبرهن من غير ضرار لاهد وله ايضا التصرف بما ي
وجه يمكن شرعا ويورث عنه ولورثته دعواه كسائر الاملاك والله
عز وجل اعلم **مسئلة** عن جماعة يملكون ارضنا سنا عما رالوادي على بعض
وذهب ترابها فتر ميزوا نصيب احدهم من الباقي فباع المميز له ما يبرله
على اجير **تم** ان المشتري عجزها وهب الوادي تراب من غيرها ان من البايع
وشر كما به حتى صلح ورثي فيه التراب فطلب البايع وشركاوه رفع
يدي المشتري عن الذي عجزه فقال المشتري انما ربيته لنفسي ولا تشكركم
فيه فهل يجابون الى حوزة عن ذلك ورفع يده عنه والحال انه مشتري بملكهم
لذلك ولم يبرهن في حدود المبيع اولا فتمت ما جرى من **اجاب** رحمه الله
تجيب الجماعة المذكورة الى حوزة المشتري المذكور بسبب ما يملكونه من
اصل الارض التي جاز الوادي عليها المذكور ورفع يده لكن نهادي التراب
المذكور ينتزى بل المشتري المذكور اما الوادي المذكور فيجب حصوله
فيه تراب عجز به جلي بغير هاته حيز التراب العجز به المذكور ملكه
لانه يبيع للماني الا باحة فيملكه بالاستيلاء عليه فلا يجوز له الانتفاع به
ولا تاجر الارض المذكورة حتى يرضوه فيه وان كان وقع يده على الارض
المذكورة بغير اذنه لان التراب المذكور كما مر صواب بذلك عين مال له انصر
الى ملكهم المتعدي عليه كما قرر ذلك شيخنا المحقق وجه الدين عبد الرحمن
ابن زباد رحمه الله تعالى في قوله من يزل العنا في بعض فتاويه والله عز وجل اعلم
مسئلة في رجل له مزرعة يستحق السقي من شراخ المامن الوادي
المباح استحقاتا بوجه شرعي وذلك ان الما اذا تزل في الشراخ دخل فيها

التراب الجلي
بملك